

## الحماية القانونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها النفسية والبيئية على المستخدمين

محمود أحمد محمود السيد بيومي<sup>(١)</sup> - أحمد مصطفى العتيق<sup>(٢)</sup> - فيصل زكي عبد الواحد<sup>(٣)</sup>  
(١) طالب دراسات عليا، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢ كلية  
الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٣ كلية الحقوق، جامعة عين شمس

### المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على الحماية القانونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها النفسية والبيئية على المستخدمين وتم اختيار عينة فعلية قوامها (٦٦) من مستخدمي برامج التواصل الاجتماعي بطريقة كرة الثلج وتم تقسيم هذا العينة بصورة قصدية إلى مجموعتين تجريبيه قوامها (٣٣) والثانية مجموعة ضابطة قوامها (٣٣) للمستخدمين، مراعيًا التجانس بينهم من حيث ( العمر - المنطقة السكانية - المستوى التعليمي - النوع) وقد استخدم الباحث عدد من الأدوار تمثلت في:

- المقابلة
- الملاحظة
- الاستبيان

كما واستخدم الباحث عدد من الأساليب الإحصائية منها (تعامل ارتباط سبيرمان - معامل ألف كرو نباخ. تحليل التباين المكرر، تحليل المقارنات البعدية، معامل مربع أيتا الجزئي، كاي تربيع اختبار "ب" ولقد أسفرت نتائج الدراسة إلى:

- يوجد ارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين ( النظرة إلى الذات، السلوك الإدماني، اضطراب النوم والأكل، اضطراب قصور الانتباه وفرط الحركة، إجمالي الاستبيان ) ومتغير الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة حيث بلغت قيم الارتباط (٠,٣٣٧، ٠,٣٢٦، ٠,٢٧١، ٠,٣٤٠) لكل من ( النظرة إلى ذات، السلوك الإدماني، اضطراب النوم والأكل، اضطراب قصور الانتباه وفرط الحركة، إجمالي الاستبيان ) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ،

- لا يوجد ارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين العلاقات الاجتماعية ومتغير الحالة الاجتماعية .
- لا يوجد ارتباط دال إحصائي عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين أبعاد الاستبيان ومتغير الوظيفة لعينة الدراسة حيث بلغت قيم الارتباط (٠,٠٥-١٥٤، ٠,٠٥-١٠١، ٠,٠٥-١٨٥، ٠,٠٥-١٠٥، ٠,٠٥-٢٤٢، ٠,٠٥-١٩٥) .
- وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين كل من (السلوك الإدماني- إجمالي الاستبيان) ومتغير المؤهل لعينة الدراسة حيث بلغت قيم الارتباط (٠,٠٥-٢٦٨، ٠,٠٥-٢٥١) لكل من (السلوك الإدماني - إجمالي الاستبيان) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، بينما لا يوجد ارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين ( العلاقات الاجتماعية، النظرة إلى الذات، اضطراب النوم والأكل، اضطراب قصور الانتباه وفرط الحركة) ومتغير المؤهل.

### مقدمة

برغم الإيجابيات الكثيرة لشبكة التواصل الاجتماعي والأنترنت فقد ظهرت مجموعة كبيرة من السلبيات لتلك التقنية أظهرت جرائم حديثة أسرع انتشاراً وأكثر تنوعاً وأصعب ضبطاً لمرتكبيها لعدم القدرة على تحديد الدليل عليهم في ظل عجز تشريعي محلي وعدم تعاون دولي في هذا المجال بالإضافة إلى أن معظم الجرائم السيبرانية لا يتم الإبلاغ عنها لعد اكتشاف الضحية لها أو الخوف من التشهير أو لذكاء مرتكبيها مما لا يمكن معه إثبات الدليل المادي عليهم.

لذا تناقش هذه الدراسة الحماية القانونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وأثارها السلبية على المستخدمين كأحد أهم الموضوعات التي ظهرت في العصر الحديث وطرق اتخاذ الأساليب للحماية من أضرارها وخصوصاً في المجال النفسي والبيئي إلى جانب الجانب القانوني.

وهذا الموضوع الخاص بالتوجيه بالحماية القانونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي يهدف لسلامة النسيج الاجتماعي المصري ويهدف مقاومة كافة الظواهر السلبية لهذه القضية

التي شغلت المشروعات وجمال القضاء في العصر الحديث للتواصل للمقترحات وتشريعات للحماية وللاستخدام الآمن لمواقع التواصل الاجتماعي ولتعظيم الإيجابيات في الاستخدام لتلك التقنيات المستحدثة والاستعانة بها وتلقى الأثر السيئة أو الحد منها قدر المستطاع، وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

أن ما اتخذته المشرع المصري من خطوات في مجال مكافحة تلك الجرائم بإصداره قانون ١٠ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته في مجال الاتصالات والقانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية لمواجهة جرائم الأنترنت وحماية المستخدمين قد عالجت بعض قصور الأحكام السابقة على أصدرها تلك القوانين إلا أن الأمر يتطلب متابعة للقوانين والعمل على إصدار تشريعات جديدة في مواجهة سرعة وحداثة تلك الجرائم وللحفاظ على الخصوصية والحرية للبيانات والمعلومة ولمكافحة جرائم الإرهاب وتحديث النصوص كلما اقتضى الأمر ذلك.

وفي ذات الصلة فإن ما حرصت عليه الدولة المصرية من إطلاق مبادرة وزارة الداخلية بإنشاء الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات بهدف مكافحة جرائم الحاسب الآلي والأنترنت كان له أهمية كبرى في مجال المكافحة وأن كان من الأهمية العمل على دعم الإدارة العامة للمباحث للتصدي العلمي والمعرفي لجرائم الأنترنت.

وقد تناولت الدراسة موضوع غاية في الأهمية وهو البحث عن كيفية الحماية القانونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي والأثار النفسية والصحية والبيئية الناتجة عن الاستخدام غير المتوازن وخصوصاً بين الشباب والنشء والأطفال وقد تطرقت الدراسة لهدف الحفاظ على المستخدم في مواجهة الغير المعتدى على خصوصيته وقامت بتسليط الضوء على القوانين والمواثيق المحلية والدولية في مجال الحماية القانونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وأهتمت بالتشريعات المصرية في هذا المجال والتي كان من أبرزها قانون الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ والقانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وأكدت الدراسة على أهمية التعاون الدولي والاهتمام بالمواثيق والمعاهدات الدولية في مواجهة الجرائم المنظمة العابرة للحدود .

وقد تم دراسة كل ما سبق بالنقد والتحليل وبرؤية نحو الأفضل لحماية الأجيال ولتوضيح طرق الاستخدام الأمثل للشبكة العنكبوتية وذلك بحرص الدراسة على استخدام المنهج التحليلي المقارن ودراسة البيئة الاجتماعية والجوانب القانونية والجرائم المستحدثة ومع الإلمام بكافة الجوانب الإشكالية للإجابة عن أفضل الطرق لحماية البيانات والمعلومات الشخصية والعمل على عدم الاعتداء عليها أو سرقتها أو السطو عليها بتطبيق القانون وبالرعاية الأسرية والاجتماعية والصحية والمجتمعية.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثمان فصول، جاء الفصل الأول كمدخل للدراسة حدد فيه الباحث أهمية الدراسة والإشكاليات والتساؤلات المراد أجابه عليها، وجاء الفصل الثاني كاستعراض نقدي للدراسات.

السابقة عالمياً ومحلياً لموضوع الدراسة، وجاء الفصل الثالث كتحليل لطبيعة تكنولوجيا الأنترنت وخدمات التواصل الاجتماعي، وجاء الفصل الرابع حول طرق الحماية القانونية لمستخدمي شبكات الأنترنت واستعراض لاهم القوانين المحلية والعالمية وتوضيح للقواعد القانونية العالمية التي تحكم مع شبكة الأنترنت، وجاء الفصل الخامس للمقارنة لبن القوانين المصرية والقوانين العالمية ومنها القانون الفرنسي، وجاء الفصل السادس حول استعراض لأهم الآثار النفسية والاجتماعية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وكيفية الحماية من تلك الآثار المدمرة . وانتهت الدراسة إلى إجراء استبيان على عينه عشوائية، وقد اجتمعت فكرة الدراسة على أهمية التعاون الدولي وأهميته في مواجهة عمليات الرهاب وجرائم البغاء والسرقة الإلكترونية والتشهير والنصب والجرائم العابرة للقارات والتي لم يتم حتى الآن الاتفاق على آليه دولية يجتمع حولها العالم لملاحقة الجريمة عابرة الحدود عبر الأنترنت.

كما أقر المشرع المصري في القانون رقم (٢٠) لعام (١٩٣٦م) الخاص بقانون المطبوعات المصرية التداول بأنه يبسع المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو أي عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه في متناول عدد من الأشخاص وتظهر أهمية منع تداول تلك

المطبوعات ووقف تداولها في حالة ما إذا كان انتهاك أو مساس بالحق في الخصوصية قد وقع عن طريق النشر، لذلك نجد أن القانون حريص كل الحرص على المحافظة على الخصوصية والبيان لأهمية الحماية القانونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

### مشكلة الدراسة

١- تنصب أشكالي الدراسة على عدد من المشكلات المحورية، التي مفادها يدور حول مدى الحماية خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق توفير الحماية القانونية للخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل وانعكاساتها النفسية والبيئية (١) حيث ظهرت مجموعة من الجرائم الجديد على قيم المجتمعات نتيجة استخدام ارتكاب بعض شرائح المجتمع جرائم جديدة مثل جرائم البغاء والفجور والتشهير والسرقه والنصب من خلال استخدام الوسائل التواصل الاجتماعي مما يجذب شرائح سنوية إلى تلك المجالات الخطر على المجتمع والقيم العامة الراسخة .

٢- في ظل عدم وجود نظام تشريعي لتجريم ما يتم بشكل رادع وسريع للمقاومة والحماية والمنع مما يستدعي البحث والدراسة في المجال القانوني، لحماية المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي ودراسة ما يتعلق بكيفية حماية البيانات الشخصية للمستخدم، (٣) ما زالت أشكالي إيجاد مشروعية لملاحقة مرتكبي جرائم الأنترنت بطيئة بسبب عدم القدرة على إثبات الجريمة المرتكبة، وتتجسد هذه الأكالبة على وجه الخصوص في المشكلات القانونية الناجمة عن استخدام شبكات مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصاً فيما يتعلق بكيفية حماية البيانات الشخصية للمستخدم ؟ وهل تعتبر اللوائح والأنظمة الإقليمية ضرورية لحماية البيانات الشخصية؟ وكذلك هل يعتبر المستخدمون للشبكة هم المسؤولون عن نشر المعلومات عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي؟

أم المسئول هو الشخص الذي يقع على عاتقه مهمة إدارة البيانات الشخصية عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي؟ أم مقدمي الخدمات مثل متعهدي خدمات الإنترنت أو موردي المحتويات أو مقدمي خدمة الاستضافة؟ وكذلك من هو المسئول عن الضرر المعلوماتي الناشئ عن الاعتداء على حرمة الخاصة؟ أو عن الضرر المعلوماتي الناشئ عن نشر صورة ل أحد المستخدمين على مواقع التواصل الاجتماعي؟ وهل يمكن أزاله البيانات أو المعلومات ذات الطابع الشخصي من ذاكرة الإنترنت؟ تلك مجموعة من الإشكالات التي تناولتها الدراسة بالفحص وخصوصاً في ظل قانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨.

ولعل الرؤية القانونية في نظر الانتهاكات للخصوصية والتعامل بشكل مخالف مع مواقع التواصل الاجتماعي تعرض الكثير للمساءلة في حين أن القاعدة القانونية تحمي كافة الأفراد المستخدمين نتيجة لوجود رؤية وحماية قانونية تعمل على حماية المستخدمين من كافة المخالفات التي تضر بالمجتمع وإخلاقيات وتهدد أمن واستقرار الأفراد داخل المجتمع، وعليه تكمن إشكالية الدراسة في البيان لمدى فاعلية الحماية القانونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- ١- دراسة طرق الحماية القانونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.
- ٢- دراسة الانعكاسات النفسية على جمهور المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي.
- ٣- دراسة الانعكاسات البيئية على مستخدمي شبكة الأنترنت.
- ٤- جميع المؤشرات والنتائج العملية والواقعية التي تساهم في فهم الظواهر المتعلقة بالحماية القانونية ووضع الحلول لها ولمواجهتها مستقبلاً.

## أهمية الدراسة

- ١- الدراسة العلمية في مجال الحماية القانونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على المستخدمين من الناحية النفسية والبيئية كمحاولة لدراسة التشريعات التي تؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل لحماية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وللمحد من الجرائم التي ترتكب في حق المستخدمين.
- ٢- دراسة مدى فاعلية القوانين القائمة في مواجهة الجرائم الأخلاقية عبر الأنترنت، حيث شهد العصر الحديث تغلغلاً مستمراً وتطوراً سريعاً في الاعتداء على خصوصية البيانات الشخصية لمستخدمي شبكة الأنترنت في ظل ما أحدثته الثورة الرقمية من انتهاكات لخصوصيات الأشخاص في الفضاء الافتراضي جعلت البعض يطلق على الزمن الذي يعيش فيه زمن التكشف والتعري عن طريق كشف المستخدمين عن معلوماتهم الشخصية سواء طوعية أو إكراهياً.
- ٣- كما يكتسي موضوع الدراسة أهميته من أن الشبكات الاجتماعية أصبحت ظاهرة اجتازت كل حدود العالم بفضل الثورة التي أحدثتها في عالم تكنولوجيا الاتصالات، فلم يعد استخدام هذه الظاهرة مقصوراً على طلاب الجامعات في دول العالم، بل أصبحت في وقتنا الحاضر تدخل ضمن العادات والتقاليد الخاصة بالشعوب من خلال جذبها للشباب في جميع دول العالم.
- ٤- كما يتميز موضوع الدراسة بالحدثة بالنظر إلى ندرة الأحكام القضائية الصادرة في هذا الموضوع بالرغم من وجود عدد كبير من القضايا المنظورة أمام المحاكم، كما أن الفقه لم تطور في أبحاثه حول هذا الموضوع، ومن الأرجح بشكل كبير، أنه في السنوات القادمة، سوف يكون هذا الموضوع محلاً لاهتمام الفقه والقضاء على السواء في ظل تفاقم المشكلات القانونية نتيجة الدور الضخم لمستخدمي هذه المواقع وفي ظل ما صدر من قوانين وقواعد حديثة في هذا المجال.

## تساؤلات الدراسة

- ١- هل من المثالية ترك الخصوصية بشكل مطلق أم أن الدخل المنظم بالقانون يحد من الأثار الاجتماعية والنفسية على المستخدمين؟
- ٢- هل كفالة القانون للحرية الشخصية وما نصت عليه المادة من ٤٥ من الدستور يقود الرقابة على حركة الرهاب العالمية والمحلية ويحد منها وكيف عالج القانون المصري والفرنسي موضوع الحماية للمستخدمين؟
- ٣- هل يؤثر الفضاء السيبراني على الحالة النفسية والاجتماعية للمعرضين له (الدراسة الميدانية)؟
- ٤- كيف يتم الحد من الأثار النفسية والبيئية على مستخدمي وسائل المتواصلات الاجتماعية والعلاقات السلبية وارتفاع نسب الطلاق والهوس بالفيس بوك وإدمانه وضعف العلاقات الأسرية والاجتماعية بين المستخدمين؟
- ٥- من المسئول عن الاستخدام غير المشروع لمواقع التواصل الاجتماعي أصحاب المواقع أم مقدمي خدمات الأنترنت وما هو التكيف القانوني للاستخدام غير المشروع؟

## منهج الدراسة

تم استخدام المنهج التحليلي والمقارن وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة من أجل الوصول إلى حلول بشأن الإشكاليات التي يثيرها البحث. كما أتبع المنهج المقارن في كثير من مواضيع الدراسة للوقوف على موقف التشريعات المقارنة في موضوع البحث (مصر وفرنسا)، وكذلك تطرقت إلى مناقشة الآراء الفقهية والحلول القضائية والمسئوليات القانونية لردع مرتكبي الجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي في ظل



توضيح المسؤولية العقدية والتقصيرية والمسئوليات الأخرى التي طرحت في منهج البحث كالمسؤولية التأديبية الوظيفية.

في ظل القانون الذي أصدرته مصر عام ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية في مواجهة الجرائم المرتكبة وللتدخل لحماية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ولحماية الفرد والمجتمع. تعتمد الدراسة في منهجها على منهجين أساسين الأول التحليل النظري والوثائقي للأدبيات والمستندات الخاصة بالتكليف القانوني للتعامل مع الفضاء السيبراني بأشكاله المختلفة الثاني هو البحث الوصفي التحليلي باستخدام صحيفة الاستبيان للتعرف على الآثار النفسية للتعرض للفضاء السيبراني.

### مفاهيم الدراسة

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات العامة أمراً ضرورياً في البحث العلمي، والمفهوم هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس، وتغير المفاهيم دائماً عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع والحوادث دون أن تعنى واقعة أو حادثة بعينها أو شيئاً بذاته.

١- مفهوم الشبكة العنكبوتية: هي شبكة اتصالات عالمية تسمح بتبادل المعلومات بين شبكات أصغر تتصل من خلالها الحواسيب حول العالم، تعمل وفق أنظمة محددة ويعرف بالبروتوكول الموحد وهو بروتوكول إنترنت. وتشير كلمة (إنترنت) إلى جملة المعلومات المتداولة عبر الشبكة وأيضاً إلى البنية التي تنقل تلك المعلومات عبر القارات.

٢- الحماية القانونية: يمكن لمستخدمي شبكة الأنترنت أن يستخدموها بالطريقة التي يريدونها شرط احترام القانون الوطني والأجنبي في حالات كانت أعمالهم تطاول أموال أو أشخاصاً خارج الحدود أو داخلها، يضاف إلى ذلك ضرورة احترامهم لبعض القواعد

وأصول السلوك الخاص بها وحماية خصوصيات الآخرين لا يوجد تشريع شامل للتعامل مع المسائل القانونية والنزاعات التي ترتبط بشبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. ٣- **الفييس بوك (بالإنجليزية: Facebook):** فيسبوك أو فيس بوك (بالإنجليزية Facebook) موقع ويب ويعتبر أشهر وسائل التواصل الاجتماعي، ويمكن تعريفه بأنه شبكة اجتماعية كبيرة، وتديره شركة " فيسبوك " شركة مساهمة، فالمستخدمون بإمكانهم الانضمام إلى الشبكات التي تنظمها المدينة أو جهة العمل أو المدرسة أو الأقاليم، وذلك من أجل الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم.

كذلك، يمكن للمستخدم إضافة أصدقاء إلى قائمة أصدقائهم وإرسال الرسائل إليهم، وأيضاً تحديث ملفاتهم الشخصية وتعريف الأصدقاء بأنفسهم، ويشير اسم الموقع إلى دليل الصور الذي تقدمه الكليات والمدارس التمهيدية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أعضاء هيئة التدريس والطلبة الجدد والذي يتضمن وصفاً لأعضاء الحرم الجامعي كوسيلة للتعرف إليهم.

٤- **الأمن السيبراني:** هو أمن الشبكات والأنظمة المعلوماتية والبيانات والأجهزة المتصلة بالإنترنت لمواجهة التهديدات ومنع التعديات أو الحد من أثارها في اقصى واسء الأحوال ويرتبط هذا الأمن ارتباطاً وثيقاً بأمن المعلومات ويعرف الخطر أو التهديد الذي يتعرض له النظام المعلوماتي والخطر على أمن الشبكات وأمن الأترنت من ناحيتين الأول الاعتداء على البنية التحتية وما عليها من نقاط دخول وخروج وتخزين والثانية التخريب والتدمير والتعطيل التي تطول الأموال والأشخاص من خلالها، لذا فإن أولى خطوات تحقيق الأمن هي مراقبة هذه التكنولوجيا، لا سيما في شقها الذي يمثل الاتصالات ومراقبة حركة انتقال المعلومات بما يضمن أزاله العوائق أمام الوصول إليها، وانسيابها، ويمنع التصنت سواء من جانب الطرف المنافس أو من قبل الطرف الذي يسعى إلى الاعتداء وبهذا المعنى يكون الأمن: هو عدم السماح باستخدام النظام الا فيما هو معد لأجله وفي الإطار المسموح به.

ويمكن تعريف الأمن السيبراني انطلاقاً من أهدافه: بأنه النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية والمالية المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات ويضمن الحد من الخسائر والأضرار في حالة المخاطر وينتج إعادة الوضع لما كان عليه حتى لا تتوقف عجلة الإنتاج ولا تتحول الأضرار إلى خسائر دائمة.

٥- **البيانات الحساسة:** هي البيانات الشخصية التي تكشف الأفكار السياسية والمعتقدات الدينية والفلسفية أو الحالة الصحية النفسية أو الميول الجنسية أو السوابق الجنائية أو التركيبة الجينية.

### الإطار النظري للدراسة

الأثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لاستخدام شبكة الأنترنت

١- **الأبعاد الاجتماعية:** من المعلومات أن أنفتاح مجتمع ما على مجتمع آخر يؤسس لتبادل خبرات وأفكار وتكون حاجات جديدة وأفاق تعاون وتكامل بل تتعداها إلى صيانة القيم الجوهرية في المجتمع كالانتماء والمعتقدات.

في هذا السياق يأتي التشديد من قبل المنظمات والهيئات الدولية على نشر ثقافة الأمن في الفضاء السيبراني وضرورة تعاون المجتمع ككل فالمحتويات غير المشروعة وغير المرغوب بها ذات تأثير سلبي أكيد على أخلاقيات مجتمع معين وعلى ارتفاع نسبة الممارسات الجرمية كالإباحية والترويج للاتجار بالممنوعات والدعارة والإرهاب والتجنيد بما يمس الأمن والسلام الدوليين وعليه فلا بد من بناء مجتمع ومدرك لمخاطر الفضاء السيبراني.

٢- **الأبعاد السياسية:** تتمثل الأبعاد السياسية للأمن السيبراني بشكل أساسي في حق الدولة في حماية نظامها السياسي وكيانها ومصالحها الاقتصادية التي تعنى حقها وواجبها السعي إلى تحقيق رفاهة وشعبها وأصبح بإمكان المواطن أن يتحول إلى لاعب أساسي في

اللعبة السياسية والاطلاع على خلفيات ومبررات والقرارات السياسية التي تتخذها حكومتها عبر الكم الهائل من المعلومات التي يمكنه الوصول إليها وتنتشر على الأنترنت.

**٣- الأبعاد الاقتصادية:** يرتبط الأمن السيبراني ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد فالتلازم واضح بين اقتصاد المعرفة والتوسع في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات كذلك تتيح تقنيات المعلومات والاتصالات تعزيز التنمية الاقتصادية لبلدان كثيرة عبر أفادتها من فرص الاستخدام التي تقدمها الشركات الدولية والشركات الكبرى التي تبحث عن إدارة كلفة إنتاجها بأفضل الشروط يضاف إلى ذلك دخول العالم عصر المال الإلكتروني ضمن بيئة تقنية متحركة بعد إطلاق خدمات المحفظة الإلكترونية إذ تتزايد استثمارات المصارف والمؤسسات المالية في مجال المال الرقمي وتتنافس الشركات على إصدار تطبيقات تسمح بأليات دفع أمنة ويحفظ المال في المحفظة الإلكترونية وغنى عن القول ما يمكن أن يثيره هذا الأمر من صعوبات وما يتطلبه من تشريعات للحد (خالد بدر الدين).

**جرائم الأنترنت والأنماط المستحدثة:** تعتبر جرائم الأنترنت من الجرائم المستحدثة نتيجة سرعة التغيرات في وسائل الاتصالات والتي أثرت بدورها على الناحية الاجتماعية والاقتصادية وتحولها من المحلية إلى العالمية وبرزت معها سلوكيات جديدة لم يعتادها المجتمع من قبل قد تكون متعارضة مع الخصوصية الحضارية للمجتمعات، وادى زيادة الاعتماد على التقنيات والاتصالات الحديثة وما نجم عن أتساع وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات إلى الإسهام في بروز جرائم اقتصادية واجتماعية مستحدثة، مما أدى إلى عولمة القانون والأمن، حتى أن بعض الدول لم تعد قادرة على حماية أمنها القومي وحدودها، ولذلك برزت أهمية دراسة العوامل المؤدية إلى أنتشار الجرائم عبر الأنترنت مع دراسة أثار التحولات الناتجة عن هذا التطور العلمي الهائل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والبيئية محلياً وعالمياً نتيجة استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة .

حيث ظهرت وبسرعة جرائم الحاسب وجرائم الملكية الفكرية وجرائم القرصنة والتجسس العسكري والإلكتروني وكل هذه الأنماط شكلت تحدياً جديداً في تفسير الجريمة وتتبعها وسائل الوقاية منها والمكافحة لها.

ومن المعلوم أنه قبل ظهور الأنترنت وجرائمه كانت الأفعال الإجرامية كائنه في أفعال السرقة والنصب والتزوير وغيرها من الجرائم، فالشر قائم إلا أن الأنترنت ساعد على سهولة ارتكاب تلك الجرائم، فتقنيات الكمبيوتر سهلت ارتكاب مثل هذه الشبكة إرسال واستقبال معلومات لا حصر لها في التخصصات والموضوعات وبالتالي يمكنه التعرض لثقافات متباينة ومتعارضة ويمكنه التأثير في المؤمنين بها

كما يمكن أساءه استخدام الشبكة في الحط من قدر الآخرين وتشويه سمعتهم طالما حرية الكلام متاحة للجميع وهذا يرجع إلى الاستخدام الطليق غير المقيد لشبكة الأنترنت (دياب موسى ٢٠١٤).

## الإجراءات المنهجية

### أسئلة الدراسة:

- ١- هل من المثالية ترك الخصوصية بشكل مطلق أم أن التدخل المنظم بالقانون يحد من الآثار الاجتماعية والنفسية على المستخدمين؟
- ٢- هل كفالة القانون للحرية الشخصية وما نصت عليه المادة ٤٥ من الدستور يقود الرقابة على حركة الإرهاب العالمية والمحلية ويحد منها وكيف عالج القانون المصري والفرنسي موضوع الحماية للمستخدمين؟
- ٣- هل يؤثر الفضاء السيبراني على الحالة النفسية والاجتماعية للمعرضين له (الدراسة الميدانية)؟

٤- كيف يتم الحد من الأثار النفسية والبيئية على مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في ظل السلبية وارتفاع نسب الطلاق والهوس بالفيس بوك وإدمانه وضعف العلاقات الأسرية والاجتماعية بين المستخدمين؟

٥- من المسئول عن الاستخدام غير المشروع لمواقع التواصل الاجتماعي أصحاب المواقع أم مقدمي خدمات الأنترنت وما هو التكيف القانوني للاستخدام غير المشروع؟

### منهج البحث:

تم استخدام المنهج التحليلي والمقارن وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة من أجل الوصول إلى حلول بشأن الإشكاليات التي يثيرها البحث. كما أتبع المنهج المقارن في كثير من مواضيع الدراسة للوقوف على موقف التشريعات المقارنة في موضوع البحث (مصر وفرنسا)، وكذلك تطرقت إلى مناقشة الآراء الفقهية والحلول القضائية والمسئوليات القانونية لدى مرتكبي الجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي في ظل توضيح المسئولية العقدية والتقصيرية والمسئوليات الأخرى التي طرحت في منهج البحث كالمسئولية التأديبية الوظيفية.

في ظل القانون الذي أصدرته مصر عام ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية في مواجهة الجرائم المرتكبة وللتدخل لحماية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ولحماية الفرد والمجتمع. وتعتمد الدراسة في منهجها على منهجين أساسيين الأول التحليل النظري والوثائقي للأدبيات والمستندات الخاصة بالتكيف القانوني للتعامل مع الفضاء السيبراني بأشكاله المختلفة الثاني هو البحث الوصفي التحليلي باستخدام صحيفة الاستبيان للتعرف على الأثار النفسية للتعرض للفضاء السيبراني

## مجتمع البحث:

عينة عشوائية من مستخدمي برامج التواصل الاجتماعي تم اختيارها بعينة كرة الثلج حيث بدأ الباحث بأخذ عينة صغيرة من الأفراد المعروفين ووسع العينة عن طريق مطالبة الأوليين بتحديد الآخرين الذين يجب أن يشاركوا في هذه الدراسة.

## أداة البحث:

الاستبيان: ثبت من خلال الاستبيان وبخصوص العلاقات الاجتماعية والنظرة إلى الذات والسلوك الإدماني واضطرابات النوم والأكل واضطرابات قصور الانتباه نتيجة الاستخدام غير المتوازن لمواقع التواصل الاجتماعي ما يلي:

- أن الاستبيان قد تم تطبيقه بشكل جيد على العينة المختارة ومما جعله صالحاً لعملية التطبيق واستخراج النتائج.
- جاء الاستبيان من حيث مدى صدق الاتساق من عدمه مع النتائج والدراسات السابقة على النحو التالي:

بالنسبة للأثار السلبية للعلاقات الاجتماعية والأسرية والنظرة الذاتية الشخصية للمستخدمين والسلوك الإدماني بين صفوف الشباب واضطرابات النوم وقصور الانتباه بين جمهور المستخدمين تبين صدق الاتساق الداخلي بما يؤكد صدق الاستبيان وتناسق الدراسة مع بعض الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال.

- أجريت الدراسة على عينة مثل الرجال منها ٥٣,٨% والنساء ٤٦,٢% وجاء الاستبيان متوافقاً بشكل كبير مع متغير الحالة الاجتماعية وعلى النحو التالي:
- المتروجين يمثلون من العينة ٤٤,٦% والعزاب ٥٢,٣% والمطلقين ٣,١%.
- أجريت العينة على مجموعة كان متوسط السن فيها ٣٦,٩ سنة.
- تم توزيع العينة على المؤهلات العلمية بالشكل التالي:

- بدون مؤهل ٣,١% متوسط ١٣,٨% مؤهل فوق المتوسط ٢٣,١% مؤهل عالي ٥٨,٥% دراسات عليا ١,٥%.

- جاءت العينة طبقاً لمتغير الوظيفة على النحو التالي:

- بدون عمل ٢٩,٣% أخصائي ١٣,٨% موظف ١٠,٨% طالب ١٥,٤% عامل ٣,١% مدير ٩,٢% أعمال حره وتجار ٧,٧% و٧,٧% فني ١,٥% رئيس محل إدارة ١,٥% و١,٥% وثد أثبتت العينة:

أولاً: ثبات المقياس التي أجريت عليه العينة.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي من خلال معامل ارتباط بيرسون بين الأبعاد وإجمالي المقياس. ثالثاً: ثبت من خلال الاستبيان صحة وفرض الدراسة وتبين أن موافقة عينة البحث على إجراء الاستبيان قد أوضحت الضعف الفعلي للعلاقات الاجتماعية بوزن نسبي لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة ٦٠,٥% وجاءت موافقة عينة البحث على أن تدنى احترام الذات نتيجة الاستخدام غير المتوازن لمواقع التواصل الاجتماعي جاءت بنسبه ٥٦,١% وجاء إيمان المستخدمين لتلك المواقع بنسبة ٥٤,٧% وجاء اضطرابات النوم والأكل بسبب الاستخدام غير المتوازن بنسبة ٦٠% وأن موقع التواصل الاجتماعي تؤدي إلى قصور الانتباه لدى المستخدمين بنسبة ٥٥,١% بوسط حسابي ١٦,٥٤,١٨,١٦,٤٢,١٦,٨٣,٨١,١٤ عل التوالي.

لم تكن هناك طبقاً للاستبيان فوق جوهرية بين الاستخدام بين الذكور والإناث فجاء الذكور في الاستخدام بنسبة ٣٥% والإناث ٣٠%.

قد اتفقت الدراسة والاستبيان مع دراسة E. Caplan Scott التي أجريت عام ٢٠٠٥ ودراسة علياء سامي التي اكدت أن كثافة استخدام الأنترنت يفقد المستخدمين التواصل الاجتماعي المباشر مع ذويهم وأسرهم وأن معظم المستخدمين لا يستطيعون التحكم في الوقت عند استخدام للشبكة مما يؤثر على علمهم ودراساتهم.



كما اتفقت الدراسة مع دراسة سماح رمزي التي أجريت عام ٢٠٠٧ والتي أكدت أن طبيعة العلاقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي هي علاقات غامضة وغير حقيقية تقوم على المبالغة والكذب وتؤدي إلى القلق والاكتئاب واختلفت الدراسة وطبقاً للاستبيان الذي أجري على العينة عالية مع دراسة وسام عزت التي أجريت عام ٢٠١١ عن حجم الاستخدام ومساحته بين الذكور والأناس وأن النساء أقل استخداماً من الرجال حيث أكدت دراستنا أنهم متساوون بنسبة مقاربة ٣٥% و ٣٠%، وتبين من الاستبيان الإجابة على بعض الإشكاليات المطروحة والتي تتيح طرح سبل حماية المستخدمين على مواقع التواصل الاجتماعي بوضع البيانات أمام متخذ القرار والمشروع المحلى لتمكنه من وضع الأساليب الأنسب والتشريعات التي تحمي مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي والمجتمع المحلى والشباب والنشء قوة المجتمع المستقبلي.

#### شروط اختيار العينة:

- أن يكون جميع المشاركين من مستخدمي برامج التواصل الاجتماعي والأترنت.
  - لا يقل المستوى التعليمي عن المرحلة الإعدادية.
  - التأكيد على عدم تلقى أفراد العينة لأي برامج سلوكية أو إرشادية أو علاجية سابقة.
- العينة الاستطلاعية: قام الباحث بتطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية قوامها (٣٥) من إجمالي المجتمع البالغ (٦٦) من المشاركين ذلك للتحقق من صدق الأداة وثباتها .

#### أولاً: مرحلة صياغة الاستبيان وتضمنت الخطوات التالية:

- (١) تحديد الهدف العام من الاستبيان في التعرف العلاقة بين المتغيرات.
- (٢) قيام الباحث بإجراء مسح للبحوث والدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الأبعاد القانونية لاستخدام الأترنت وجرائمه.
- (٣) تم التحديد الإجرائي لكل بعد، ثم صياغة مجموعة من العبارات الإجرائي في صورة مبسطة وسهلة وذات لغة مفهومة مع تحديد المعنى بدقة.

## ثانياً: مرحلة حساب الخصائص السيكومترية للمقياس:

### (١) صدق المقياس:

تعريف الصدق: هو أن تقيس الأداة أو الاختبار ما وضع لقياسه (عبد الله ١٩٩٧: ٦٢). وتحقق الباحث من صدق المقياس من خلال:

أ) صدق المحكمين: الظاهري عرض الباحث المقياس على مجموعة من المحكمين تألفت من (٩) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية متخصصين في علم الاجتماع وعلم النفس والقانون على الاستبيان (٩٠%) وقد أستجاب الباحث لآراء السادة المحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية، ليتم تطبيقه على العينة الاستطلاعية.

ب) صدق الاتساق الداخلي: وتقوم فكرة هذا النوع من الصدق على حساب ارتباطات درجات الفقرات مع الدرجات الكلية للاستبيان، وكذلك مع الأبعاد الفرعية التي تنتمي إليه (حبيب، ١٩٩٦: ٣٢٢).

قام الباحث بإيجاد التجانس الداخلي للاستبيان عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات الاستبيان

### جدول رقم (١):

العبارة	معامل الارتباط	مستوى الأداة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الأداة
١	.١٩٩*	٠,٠٠٥	٢١	.٤١٣**	٠,٠٠٠
٢	.٢٣٣*	٠,٠٠١	٢٢	.٣٨٤**	٠,٠٠٠
٣	.١٧٢*	٠,٠٠٠	٢٣	.٣١٥**	٠,٠٠٠
٤	.٣٢٨*	٠,٠٠٠	٢٤	.٢٧٤**	٠,٠٠٠
٥	.٣٦٧*	٠,٠٠٠	٢٥	.٣٣٠**	٠,٠٠٠
٦	.٤٣٠*	٠,٠٠٠	٢٦	.٣٢٢**	٠,٠٠٠
٧	.٤٢٤*	٠,٠٠٠	٢٧	.٣٣٦**	٠,٠٠٠
٨	.٣٦٩*	٠,٠٠٠	٢٨	.٤٢١**	٠,٠٠٠
٩	.٤٠٥*	٠,٠٠٠	٢٩	.٣٣٦**	٠,٠٠٠
١٠	.٤٨٠*	٠,٠٠٠	٣٠	.٣٦٤**	٠,٠٠٠
١١	.٣٨٨*	٠,٠٠٠	٣١	.٣٢٦**	٠,٠٠٠

تابع: جدول رقم (١):

العبارة	معامل الارتباط	مستوى الأداة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الأداة
١٢	**.٢٣٤	٠,٠٠١	٣٢	**.٤٠٢	٠,٠٠٠
١٣	**.٣٠٣	٠,٠٠٠	٣٣	**.٤٠٠	٠,٠٠٠
١٤	**.٣٧٠	٠,٠٠٠	٣٤	**.٣٠٥	٠,٠٠٠
١٥	**.٤١٠	٠,٠٠٠	٣٥	**.٣٠٦	٠,٠٠٠
١٦	**.٤٠٠	٠,٠٠٠	٣٦	**.١٩٧	٠,٠٠٠
١٧	**.٤٦٥	٠,٠٠٠	٣٧	**.٣٠٩	٠,٠٠٠
١٨	**.٤٧٤	٠,٠٠٠	٣٨	**.٣١٢	٠,٠٠٠
١٩	**.٤٩٨	٠,٠٠٠	٣٩	**.٣٦٦	٠,٠٠٠
٢٠	**.٤٤٥	٠,٠٠٠	٤٠	**.٢٢١	٠,٠٠٠

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة

(٠,٠١)

(٢) ثبات الاستبيان: يقصد بالثبات: أن يعطى نفس النتائج فيما لو تم تطبيقه أكثر من مرة

(أبو حطب وآخرون ١١٩٤: ٩٢).

وتحقق الباحث من الثبات باستخدام معامل ألفا كرو نباخ:

جدول رقم (٢):

عدد البنود	معامل ألفا كرو نباخ
٤٠	٠,٧١٨

اتضح من الجدول السابق عن أن قيم معامل الثبات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة

(٠,٠١) مما يجعلنا نثق في ثبات الاستبيان.

## الدراسات السابقة

(١) دراسة عبد الله العجمي، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤ حول المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد وسائل التحقيق في جرائم المعلومات بجوانبها المختلفة والأساليب والأدوات التي يستخدمها المجرمين وكيفية المواجهة القانونية للحماية، وأبرزت الدراسة أن جرائم الأنترنت ليست محلية بل عالمية ويمكن أن يستخدمها أجنب مقيمين على أرض البلاد التي ترتكب فيها الجرائم.

(٢) دراسة للدسوقي محمد ٢٠٠٣ بعنوان "الحماية الجنائية لسرية المعلومات" والتي تناول فيها ضخامة التدفق والمخزون المعلوماتي الإلكتروني وتنوعه وانطوائه على أسرار الشر وأن هذا المخزون بات ميداناً خصباً للمجرمين ودعت الدراسة للانضمام لاتفاقية بودابست المتعلقة بالجرائم الإلكترونية وذلك بغية توسيع نطاق التعاون الدولي فيما يتعلق بالجرائم الاقتصادية والاجتماعية العابرة للحدود، ويرى أنه لا بد من إدخال نصوص قانونية تعاقب على جريمة إتلاف المعلومات والبيانات وتقرر مسؤولية الشخص المعنوي في حال ارتكاب الجرائم المعلوماتية والمعاقبة على الشروع في هذه الجرائم . وقد أفادت تلك الدراسة في الدعوة للتعاون الدولي للمواجهة والمنع وتشديد الردع القانوني مما أفادنا ف ربط تلك الدراسة بموضوع دراستنا الذي وضع اتفاقية بودابست كأحد مراجع القانون وخصوصاً القانون المصري ١٧٥ لسنة ٢٠١٨.

(٣) دراسة لمنصور بن صالح السلمي في عام ٢٠١٠ (٤) بعنوان "المسؤولية المدنية لانتهاك الخصوصية في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي" حيث تناولت هذه الدراسة المسؤولية المدنية للفعل الضار كأساس للمسؤولية وتأصيلها بالفقه الإسلامي فيما يتعلق بالخصوصية للأفراد مع تعريف المسؤولية المدنية والخصوصية في الفقه والنظام، ومدى أحقية المضرور في التعويض في الفقه ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية. وتتباين الدراسة عن موضوع دراستنا في أن تلك الدراسة تناولت المسؤولية المدنية لانتهاك الخصوصية في

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي بينما تركز الدراسة الحالية على مدى توفير الحماية القانونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها النفسية والبيئية على المستخدمين في التشريع المصري والفرنسي، وأستفاد الباحث من هذه الدراسة في موضوع كيفية معالجة انتهاك الخصوصية في جرائم المعلومات كمدخل لتحديد الجرم والرؤية القانونية في مواجهته.

٤) دراسة أجراها جمال عبد الناصر العجالي في عام ٢٠١٢ تناول فيها حرمة الحياة الخاصة من خلال النقاط أو تسجيل أو نقل المكالمات والأحاديث الخاصة أو السرية ونظرة التشريعات المقارنة الحديثة لتلك الجرائم المخلة بحرمة الحياة الخاصة. وتتمزعت موضوع دراستنا في أن الأخيرة تبحث في حق احترام خصوصية الأفراد وحجم الانتهاكات التي تسهم بواسطة الحاسب الآلي والوسائل الحديثة، لذلك فإن دراستنا تبحث في مدى نجاح الكيفية التي يحمى بها المشرع المصري والمشرع الفرنسي المستخدمين وذلك من الجرائم الواقعة على خصوصيتهم وكيفية الوقاية من هذه الجرائم.

٥) دراسة نشوى رأفت إبراهيم عام ٢٠١٣ بعنوان "الحماية القانونية لخصوصية مراسلات البريد الإلكتروني" حيث ترى الباحثة أن مراسلات البريد الإلكتروني تتعرض للعديد من المخاطر التي تهددها بالاعتداء عليها سواء من قبل الأفراد أو الحكومات، وترى أن تلك المراقبة في بعض الأحيان تصل إلى محاولة معرفة مكان تواجد الشخص وانتماءاته وميوله السياسية وغيرها من الأمور التي يمكن من خلالها تكوين صورة كاملة عن صاحب هذه المراسلات واستخدامها ضده أو ابتزازه.

تتميز هذه الدراسة عن موضوع دراستنا في أنها تناولت الحماية القانونية لخصوصية مراسلات البريد الإلكتروني، بينما تركز الدراسة الحالية على الحماية القانونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها النفسية والبيئية على المستخدمين.

٦) دراسة نيرمين زكريا خضر دراسة في عام ٢٠٠٩، وقد طبقت الدراسة على عينه في المجتمع المصري من مستخدمي الفيسبوك من الشباب الجامعي في جامعة القاهرة والجامعة البريطانية، وحيث كان الهدف الأساسي للبحث هو التعرف على دوافع استخدام الشباب الجامعي في جامعة القاهرة والجامعة البريطانية لموقع الفيسبوك والأنشطة التي يمارسونها في هذا الموقع، واعتمدت الباحثة على المنهج المقارن ومنهج المسح الاجتماعي وأداة الاستبيان لجمع تلك البيانات، وقد توصلت الباحثة إلى ما يلي:

• يأتي دافع التسلية والترفيه على رأس قائمة دوافع استخدام طلاب الجامعة لموقع الفيس بوك.

• رأى مجموعة طلاب جامعة القاهرة والجامعة البريطانية على أن التفاعل الاجتماعي بين الأشخاص عبر موقع الفيس بوك يؤدي إلى تنمية المهارات الشخصية والخبرات الحياتية والتعامل مع الآخرين ويرون أن للفيسبوك مزايا أهمها التواصل الاجتماعي ومواكبة ما يجرى الاجتماعي والتعرف على مزاج الأصدقاء وتجديد العلاقات بأصدقاء الماضي وإبداء الرأي الحر في الأمور المجتمعية والسياسية.

• أن مشاهد ألبومات الصور الخاصة بالأصدقاء تأتي على رأس قائمة الأنشطة التي يمارسها المبحوثين على موقع الفيسبوك بنسبة ٧٦,٥%.

٧) دراسة فريال فاروق عام ٢٠١٤ والتي أثبتت فيها أن الأنترنت يؤثر بشكل إيجابي على المشاركة الاجتماعية للشباب، فقد عمل على تسهيل الحياة الاجتماعية لهم، وذلك من خلال التعرف على أصدقاء جدد، والمراسلة والمحادثة الفورية، وأيضاً يقوم بوظائف اجتماعية في شتى مجالات الحياة في التعليم والصحة والتجارة وغيرها من ميادين الحياة الأخرى، أيضاً يزيد الوعي والمعرفة السياسية للشباب من خلال الوصول إلى العديد من المعلومات السياسية، وأتاحه الفرصة للحوار والمناقشات حول أهم القضايا السياسية والاجتماعية والصحية والبيئية للمجتمع .

## نتائج الدراسة

- تحليل حول اتجاهات المنافسة بين مواقع التواصل الاجتماعي والاستخدام
- 1- لا يزال موقع Facebook هو أكثر مواقع التواصل الاجتماعي شعبية، حيث يستخدمه أكثر من مليار شخص بنشاط.
- 2- يمتلك Facebook أكثر من ٢ مليار مستخدم شهرياً، أكثر من مليار مستخدم يصلون إلى هذا الموقع بشكل منتظم. لدى YouTube ما يزيد عن ١,٥ مليار مستخدم ممن يصلون إلى المحتوى، مما يجعله ثاني أكثر نظام أساسي شيوعاً، يأتي Pinterest في المؤخرة مع ٢٠٠ مليون مستخدم شهري فقط.
- 3- على الرغم من أن فيسبوك هو منبر التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية في جميع القارات، فإنه يواجه أشد منافسة في أمريكا الشمالية حيث يستحوذ Pinterest على نسبة كبيرة تبلغ ٣٠,٤٢% من المستخدمين.
- من المحتمل أن يكون هذا بسبب الفضائح الأخيرة التي تطوى على خصوصية المستخدم والتي تم الإبلاغ عنها على نطاق واسع في الولايات المتحدة أكثر من غيرها في أجزاء أخرى من العالم.
- 1- في حين تستخدم معظم منصات التواصل الاجتماعي بين الرجال والنساء على حد سواء، تأتي وسائل التوصل التي يظهر فيها فارقاً كبيراً في الاستخدام لصالح النساء. يمكن ملاحظة هذه الاختلافات بشكل رئيسي مع موقع Pinterest.
- 2- بشكل عام، يتناقص استخدام منصات التواصل الاجتماعي مع التقدم في السن. ومع ذلك، يزيد استخدام LinkedIn و WhatsApp في نطاق أعمار ٣٠-٤٩ سنة بنحو ٥% ويشتهر موقع LinkedIn بشعبية هذه المجموعة بسبب كونه موقعاً شبكياً احترافياً، كما أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٤٩ عاماً هم في مرحلة يكون فيها التطوير الوظيفي أكثر أهمية، من ناحية أخرى، فإن استخدام ال WhatsApp في هذه الفئة

العمرية من المحتمل أن يكون أقل علاقة بحبهم للتطبيق وأكثر علاقة باستخدامه للراحة والملاءمة.

٣- كلما كان الشخص أكثر تعليماً، زاد ميوله إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. في حين لا يوجد سبب واضح لهذا، فقد يرجع ذلك إلى امتلاك الأشخاص من المستوى التعليمي الأعلى قدرة على استخدام الكمبيوتر أو الشبكات أو التسويق. يستخدم الأشخاص الحاصلون على شهادة جامعية وسائل الإعلام الاجتماعية بنسبة ١٠% أكثر في المتوسط ممن حصلوا على بعض التعليم الجامعي، وحوالي ٢٠% أكثر من أولئك الذين يحملون شهادات الثانوية أو بعض المدارس الثانوية فقط.

٤- في البلدان التي يسود فيها استخدام فيس بوك بين الرجال أكثر، هي البلدان التي يسود فيها نظام الحكم الأبوي وسلطة الرجل والتي يكون المتعارف عليه هناك هو التفرقة بين الجنسين مثل اليمن (٨٥%) وأفغانستان (٨٤%).

في الواقع، في البلدان التي تستخدم فيها وسائل الإعلام الاجتماعية التي يسيطر عليها الذكور، غالباً ما تتعرض المرأة للتمييز الجنسي والبدني والتربوي (لا تستطيع الكثير من النساء القراءة والكتابة).

• الاتجاهات في تطبيقات المراسلة Facebook و WhatsApp هي تطبيقات المراسلة الأكثر استخداماً، وكلاهما مملوك من قبل فيس بوك العملاق الاجتماعي.

وعلى وجه الخصوص، في الصين، حيث تم حظر Facebook و WhatsApp من قبل الحكومة، يهيمن تطبيق WeChat المملوك للصين، وبالمثل، فإن اليابانيين يؤيدون الخط الذي يتخذ من اليابان مقراً له، ويفضل الكوريون الجنوبيون برنامج Kakapo Talk الموجود في كوريا.



• الاتجاهات في استخدام الأجهزة:

١- يحدث ٥٢% من تصفح الويب على الهواتف الجواله، وهذه ليست مفاجأة لنا. ما يثير الدهشة هو أنه في الوقت الذي يستخدم فيه ٢٥% من المستخدمين عبر الإنترنت شبكة افتراضية خاصة للاتصال بالإنترنت، فإنهم يفضلون الاتصال عن طريق الجهاز المكتبي أو الكمبيوتر المحمول (٤٣%) بدلاً من الجهاز اللوحي ٤% وقد تختلف أسباب استخدام VPN من تجاوز الرقابة عبر الإنترنت للوصول إلى المحتوى المحظور جغرافياً بالإضافة إلى الأسباب الأمنية، وهذا هو السبب في أننا نجد من المنطقي أن تكون Express VPN و Nord VPN هما أشهر شبكتي VPN في العالم، يقدم هذان المزودان الأمان بتجاوز حجب VPN والرقابة على الإنترنت باستمرار للمستخدمين، بعض النظر عما إذا كانوا يستخدمون هاتفاً ذكياً، أو كمبيوتر محمول، أو سطح مكتب، أو جهازاً لوحيًا، أو جهاز آخر .

٢- تم استخدام الإنترنت بالفعل على أجهزة محمولة أكثر من أجهزة محمولة أكثر من أجهزة الكمبيوتر المكتبية في عام ٢٠١٨ وهو اتجاه صحيح أكثر وضوحاً في عام ٢٠١٩ عندما تحول ٦% آخرين من الأشخاص إلى أجهزة المحمول، من المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في السنوات القادمة حيث يتم تصميم الهواتف المحمولة بقدرات وميزات أكثر من أي وقت مضى.

٣- يضىء ٥١,٢% من الناس وقتهم على أجهزتهم النقاله وليس على أجهزة الكمبيوتر المكتبية والتي يقضى عليها فقط ٤٤,٦٦%.

٤- يتم استخدام أجهزة سطح المكتب بشكل أكثر خلال اليوم ما بين العاشرة صباحاً إلى الخامسة مساءً عندما يكون الموظفون في مكاتبهم، بينما تكون الأجهزة المحموله أكثر شعبية عندما يكون الأشخاص من خارج أوقات العمل في المنزل مثلاً أو في الشارع أو في أي مكان خلاف جهة العمل.

٥- بسبب التقدم في التكنولوجيا الهاتف المحمول، حيث أصبحت الهواتف المحمولة الآن قوية بما لا يكفي لاستيعاب مواقع الويب والأنظمة الأساسية التي تعمل على عرض الفيديو وتتطلب عادة قدرة معالجة أكبر مما كانت تستخدمه الهواتف في السابق.

٦- في المناطق الغلبة، مثل أوروبا (١٥%) وأمريكا الشمالية (١٧%) لا يزال هناك عدد كبير نسبياً من الناس الذين لا يصلون إلى الإنترنت على هواتفهم **الاتجاهات في الأخبار الرقمية**: ما زال ٥٩% من الأشخاص يفضلون قراءة الأخبار عبر الإنترنت بدلاً من الاستماع إليها أو مشاهدتها.

الطرق الأكثر شيوعاً للتفاعل مع الأخبار على الشبكات الاجتماعية هي الطرق التي تتطلب أقل جهد، مثل النقر على الروابط (٦٠%) أو الإعجاب (٥٨%) ينخفض التفاعل للتفاعلات الكثيفة مثل نشر الأخبار (٣٦%) أو مناقشة الأحداث الجارية (٣١%).  
**جدول (٣):** يوضح نتائج العلاقة الارتباطية بين أبعاد الاستبيان ومتغير السن لعينة الدراسة.

المتغيرات		السن
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	
٠,١	٠,١٩٠-	أولاً : العلاقات الاجتماعية
٠,٠٢	*٠,٢٧٩-	ثانياً : النظرة إلى الذات
٠,٠٠٥	**٠,٣٤٨-	ثالثاً: السلوك الإدماني
٠,٠٠٤	*٠,٢٥٩-	رابعاً: اضطراب النوم والأكل
٠,٠٢	*٠,٢٨٨-	خامساً: اضطراب قصور الانتباه وفرط الحركة
٠,٠٠٦	**٠,٣٣٧-	إجمالي الاستبيان

تبين من الجدول السابق لنتائج العلاقة بين أبعاد الاستبيان ومتغير السن لعينة الدراسة الآتي:

- لا يوجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى معنية (٠,٠٥) بين العلاقات الاجتماعية ومتغير السن لعينة الدراسة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-٠,١٩٠) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

- توجد علاقة ارتباطية عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) بين النظرة إلى الذات ومتغير السن لعينة الدراسة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0,279) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05).
- توجد علاقة ارتباطية عكسية إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) بين السلوك الإدماغي ومتغير السن لعينة الدراسة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0,348) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05).
- توجد علاقة ارتباطية عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) بين اضطراب النوم والأكل ومتغير السن لعينة الدراسة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0,259) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05).
- توجد علاقة ارتباطية عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) بين اضطراب قصور الانتباه وفرط الحركة ومتغير السن لعينة الدراسة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0,288) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05).
- توجد علاقة ارتباطية عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) بين إجمالي الاستبيان ومتغير السن لعينة الدراسة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0,337) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05).

جدول (٤): يوضح نتائج العلاقة الارتباط بين أبعاد الاستبيان والمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغيرات	الحالة الاجتماعية		الوظيفة		المؤهل	
	قيمة الارتباط	مستوى الدلالة	قيمة الارتباط	مستوى الدلالة	قيمة الارتباط	مستوى الدلالة
أولاً: العلاقات الاجتماعية	٠,٢٢٣	٠,٠٠٧	٠,١٥٤-	٠,١	٠,٢٢١-	٠,٠٨
ثانياً : النظرة إلى الذات	**٠,٣٣٧	٠,٠٠٦	٠,١٠١-	٠,٤	٠,١٩١-	٠,١
ثالثاً: السلوك الإدماني	**٠,٣٣٦	٠,٠٠٨	٠,١٨٥-	٠,١	*٠,٢٦٨	٠,٠٣
رابعاً: اضطراب قلة النوم	*٠,٢٤٧	٠,٠٥	٠,١٠٥-	٠,٤	٠,١٦٣-	٠,٢
خامساً: اضطراب قصور الانتباه وفرط الحركة	*٠,٢٧١	٠,٠٣	٠,٢٤٢-	٠,٠٥	٠,١٩٣-	٠,١
إجمالي الاستبيان	**٠,٣٤٠	٠,٠٠٦	٠,١٩٥-	٠,١	*٠,٢٥١	٠,٠٤

تبين من الجدول السابق لنتائج الارتباط بين أبعاد الاستبيان والمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة الآتي:

- يوجد ارتباط دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) بين ( النظرة إلى الذات، السلوك الإدماني، اضطراب النوم والأكل، واضطراب قصور الانتباه وفرط الحركة، إجمالي الاستبيان ) ومتغير الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة حيث بلغت قيم الارتباط (٠,٣٣٧، ٠,٣٢٦، ٠,٢١٧، ٠,٣٤٠) لكل بين ( النظرة إلى الذات، السلوك الإدماني، اضطراب النوم والأكل، واضطراب قصور الانتباه وفرط الحركة، إجمالي الاستبيان ) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لا يوجد ارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين العلاقات الاجتماعية ومتغير الحالة الاجتماعية .

- لا يوجد ارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) بين أبعاد الاستبيان ومتغير الوظيفة لعينة الدراسة حيث بلغت قيم الارتباط (0,154، 0,101، 0,185، 0,105، 0,242، 0,195) وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05).
- يوجد ارتباط عكسي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) بين كل من (السلوك الإدماني، إجمالي الاستبيان) ومتغير المؤهل لعينة الدراسة حيث بلغت قيم الارتباط (-0,268، 0,251) لكل من (السلوك الإدماني، إجمالي الاستبيان) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) بينما لا يوجد ارتباط إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) بين (العلاقات الاجتماعية، النظرة إلى الذات، اضطراب الأكل والنوم، واضطراب قصور الانتباه وفرط الحركة، ومتغير المؤهل).

## التوصيات

### أولاً: في المجال القانوني:

- 1- العمل على إصدار تشريعات محده الإجراءات الجنائية التي يجب في حالة تفتيش الحواسيب.
- 2- العمل على تأهيل العاملين على أنفاذ القانون لتطوير معلوماتهم بصفه مستمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال التدريب والتأهيل المستمر.
- 3- العمل على التطوير المستمر لأساليب البحث عن الأدلة المستخرجة من الحاسوب واستخدام أحدث التقنيات لمواكبة التطورات الحديثة والسريعة في هذا المجال.
- 4- سرعة استصدار القرارات القضائية بفرض الرقابة على المواقع التي تثبت كل ما هو غير أخلاقي أو تهدف إلى تجنيد الإرهابيين أو تثبت أموراً تهدد أمن المجتمع وتهدف لهدمه وخصوصاً المواقع العادية للدولة المصرية.

٥- تقديم الدعم المستمر لرجال الشرطة للقيام بالحملات المستمرة وتدعيمها لمواجهة كافة أشكال الأنشطة غير المشروعة أو الغير أخلاقية على مواقع التواصل الاجتماعي.  
٦- العمل على إنشاء قسم بكليات الحقوق في الجامعات المصرية لدراسة عينة جرائم الإنترنت وكيفية التعامل معها قانونياً ومتابعة أحداث التقنيات في هذا المجال لحماية المجتمع والفرد والقيم المصرية.

#### ثانياً: توصيات للمستخدمين في المجال النفسي والصحي والبيئي:

- ١- العمل على إنشاء مصحات متخصصة في علاج الإدمان من الأنترنت على غرار العيادات المنتشرة بأوروبا وأمريكا منذ عام ١٩٩٩.
- ٢- أهمية التضييق والقضاء على الصور الإباحية قبل ذبوعها وقبل أن تخرج إلى العلانية وبأي وسيلة ردع ممكنة وعلى الدولة أن تحدد الوسائل والإجراءات الوقائية لتطويق الفساد قبل استفحاله وانتشاره عبر وسائل التواصل الاجتماعي الهادفة لأحداث ذلك الضرر على الشباب والنشء والأطفال.
- ٣- وضع برنامج لرفع نظم القيم داخل مراحل التعليم المختلفة مع تعيين مسئول نفسي لرعاية الشباب والنشء في تلك المراحل التي تحتاج دعم مجتمعي وأسرى والعمل على المتابعة الدورية للدور النفسي داخل تلك المؤسسات التعليمية.
- ٤- العمل على إعادة العلاقة بين المواطنين والدولة في شتى مناحي الحياة عن طرق استخدام الاعلام المطبوع والمرئي بشكل جديد ومتنوع وجاذب بهدف تجنب الآثار بعيدة المدى التي تحدثه تلك التقنيات والتي قد يصعب في حالة عدم تدخل الدولة التكهن بنتائجها المدمرة.
- ٥- التعاون بين الأجهزة والمنظمات والهيئات الحكومية والخاصة في مقاومة التعرض لمخاطر الاستخدام غير الأمن لمواقع التواصل على نفسية المتعاملين داخل تلك المؤسسات وعمل إستراتيجية واضحة لتفعيل الدور الرقابي في هذا المجال.

٦- إزالة الحواجز بين الأبناء والآباء لاستفادتهم من تجارب آباءهم ولتدليل الصعاب النفسية التي تعترضهم في حياتهم اليومية نتيجة الاستخدام السيئ لمواقع التواصل الاجتماعي و لرفع مستويات الفهم لديهم لتجنب الآثار السلبية.

٧- توجيه الدعاء والعلماء لتركيز اهتمامهم على حماية الأطفال والشباب من الاستخدام السيء على مواقع التواصل وللحد من السلوكيات والقيم الخاطئة الموجهة إليهم ولحمايتهم من خطابات جماعات التطرف والإرهاب عبر الأنترنت وتلك ببرامج وقائية ووفق منهج علمي.

## المراجع

- أحمد عصام: تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على خصوصية الفرد ال الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة المسيلة الجزائر، ٢٠١٣
- الانترنت والقانون الجنائي، د/جميل عبد الباقي الصغير حقوق عين شمس، دار النهضة تومي فضيلة: إيدولوجيا الشبكات الاجتماعية وخصوصية المستخدم بين الانتهاك، والاختراق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصيد مرياج، الجزائر، العدد ٣٠، سبتمبر ٢٠١٧
- جمال عبد الناصر العجالي: الحماية الجنائية من أشكال المساس بحرمة الحياة الخاصة عبر المكالمات واصور، دراسة مقارنة ن رسالة لنبل شهادة الماجستير، جامعة محمد خضيرة بسكرة، الجزائر ٢٠١٢م
- حمدي محمد محمود حسين: المسؤولية الجنائية عن أساءه استخدام مواقع التواصل الاجتماعي دراسة تحليلية ومقارنة، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد ٢، أبريل ٢٠١٨، المركز الديمقراطي العربي برلين
- زياد خليف العنزي: المسؤولية القانونية عن طرد عضو من المجموعة في مواقع التواصل الاجتماعي، في التشريع الأردني، مجلة علوم التشريع والقانون، العدد الثاني، المجلد ٤٥، ٢٠١٨
- شوقي رأفت إبراهيم: الحماية القانونية لخصوصية مراسلات البريد الإلكتروني، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠١٢.
- للدسوقي محمد: الحماية الجنائية لسرية المعلومات، دراسة الحصول على درجة الماجستير في القانون، الجزائر، جامعة أم البواقي، ٢٠٠٣.

معاذ سليمان: املاء، المسؤولية الجزائرية للأباء عن تعويض أبنائهم لمخاطر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على ضوء التشريعات الحديثة للطفل في دولة الكويت، دراسة تأصيلية تحليلية ومقارنة في بعض جوانبها مع التشريعين الفرنسي والمصري، مجلة كلية القانون الكويتية، العدد الثالث، السنة الخامسة، ٢٠١٧.

منصور بن صالح السلمي: المسؤولية المدنية لانتهاك الخصوصية في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ٢٠١٠م.

يحيى بن مفرح الزهراني: تحديات الأمن المعلوماتي في الشبكات الاجتماعية في المملكات العربية السعودية من منظور قانوني، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، العدد الثالث يناير ٢٠١٣.

Sabrina LaRoche. les medias Sochaux. nouveau canal influence dans la start relationally des marques. Universities de stasbourg.institut deetudes politiques de starasbourg. Memoire.juin 2012.p.6.

Monica tremblay reseaux sociaux sur internet et securite de la vie privee.analyse des impacts de la mondialisation sur la securite rapport 9 septembre 2010, enap,p,1.

Adrien jammer ,le prise en compte de la vie privee dans l'innovation technologique , these,faculte de droit universite de lille 2,2018.

Mathieu theberge et maxime Bergeron ,le perception des jeunes Quebecois de la vie privee et leur utilization des reseaux sociaux, rapport presente a l'assemblee des droits et libertes-section quebec,2012.

Clemence dani,laura garino m,Gianni giordano, elisaa sicard , reseaux sociaux et protection des donnees personnelles, rapport realize sous la direction de m,le professeur jean frayssinet et m , le professeur philippe mouron .universite de aix Marseille ,faculte de droit,2014



## LEGAL PROTECTION FOR SOCIAL MEDIA USERS AND ITS PSYCHOLOGICAL AND ENVIRONMENT REPERCUSSIONS ON USERS

**Mahmoud, A. M. E. Bayumi<sup>(1)</sup>; Ahmed, M. El Atiq<sup>(2)</sup>  
and Fesal, Z. Abd ELWahed<sup>(3)</sup>**

1) Post Grad. Student, Faculty of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 3) Faculty of Law, Ain Shams University

### ABSTRACT

The aim of the research was to identify the legal protection social media users and its psychological and environmental implications for users. An actual sample of 66 users of social media programs was chosen in a snowball method. This sample was intentionally divided into two experimental groups of (33) and the second is a control group of (33) for the demographic area – educational level gender) the researcher used a number of tools, such as:

- The interview
- Observation
- Questionnaire

The researcher also used a number of statistical methods including (Spearman correlation coefficient, Cronbach's thousand coefficient, repeated variance analysis, dimensional comparisons analysis, partial Eta square coefficient, chi squared "B" test).

There is a statistically significant correlation at a significant level (0.05) between (self-perception, addictive behavior, sleep and eating disorder, attention deficit hyperactivity disorder, total questionnaire)

and the social status variable for the study samole, where the correlation values weew (0.337, 0.325, 0.271, 0.340) for each of (self-perception, addictive behavior, sleep and eating disorder , attention dficit hyaperaactivity disorder , total questionnaire) respectively, which are statistically significant values at a significant level (0.05) , there is no statistically significant correlation at a significant level (0.05) between the relationships social and marital status variable.

There is no statistically significant correlation at ther level of significance (0.0.5) between the questionnaire dimensions and the job variable for theStudy sample, as the correlation values reached

(-0.154, -0.101, -0.185, -0.105, -0.242, -0.195) and they are not stastisitically significant the level of significance. (0.05)

\* there is statistically significant inverse correlation at a significant level (0.05) between ( addictive behavior, total questionnaire) and the qualification variable for the study sample, where the correlation values reached (- 0.286, 0.251) for each of ( addictive behavior ,total questionnaire), respectively, which there is no statistically significant correlation at a significant level (0.05) between ( social relationships, self-perception, sleep and eating disorder ,attention deficit hyperactivity disorder) and the qualification variable.